



نضال الشعب

الاثنين 2024/11/18

دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

العدد رقم (113)

طموحات نتنياهو وأولويات إدارة ترامب

افتتاحية
العدد

وربما مع جائزة ترضية بدعم قرار «إسرائيل» بحظر الأنورا وإنهاء دورها تماماً ووقف أي دعم لها، وقد يتهاون أكثر مع توسيع الاستيطان واقتحامات الأقصى، وربما يلغي اتفاقية الوصاية الهاشمية على المقدسات المسيحية والإسلامية في القدس. لكنه لن يذهب إلى حيث يريد نتنياهو وشركاه إلى الضم الكامل للضفة الغربية، ولا إلى سياسة التهجير القسري لسكان الضفة للأردن.

لأن السؤال الأهم الذي يطرح نفسه بقوة على ترامب هل يستطيع موازنة حساباته وتحدياته الاستراتيجية مع حسابات نتنياهو في وقت يسعى فيه لمواصلة دفع الدول العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية لركوب قطار التطبيع، وبما يؤدي إلى إقصاء إيران عن المنطقة وتشديد عزلتها، وإبعاد منطقة الخليج عن المحور الصيني الروسي، أو أنه سيتعامل بفوقية وعنجهية ويحاول العودة مجدداً لفرض صفقة القرن مع إجراء تعديلات عليها لتتحول الدولة الفلسطينية إلى كيان مزق بالبور الإستيطنانية ومعازل سكانية تعيد تجربة الأبرتهاد البائدة في جنوب افريقيا، هذا الخيار إذا ما مضى به ترامب سيعزز من وجود إيران وسيدفع دول المنطقة أن تبقي على علاقات جيدة مع إيران، ومع روسيا والصين وأن تلعب دوراً أكبر في مجموعة بريكس الرامية إلى استبدال النظام الدولي آحادي القطبية بنظام دولي جديد متعدد الأقطاب أكثر عدلا ومساواة وديمقراطية.

وعليه فإنه في هذه المرحلة المبكرة التي يصوغ فيها ترامب سياساته الشرق اوسطية علينا التركيز على أدوات التأثير عليه، وليس على أدوات التأثير التي لديه على الموقف العربي، إن الموقف الفلسطيني الموحد والثابت والقوي والمتمسك بالثوابت الوطنية والمدعوم بقوة من الدول العربية يشكل الأساس في تحديد موقف ترامب من «إسرائيل» ومشاريعها وتقاطع مصالحها مع مصالح الدول العربية، لأنه يستجيب للضغط الجاد بسبب براغماتيته إذا شعر بأن الموقف العربي سيؤثر على مصالحه وتحدياته الاستراتيجية الكبرى، ولن يغلب مصلحة نتنياهو على مصالحه ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية بخلاف الإدارة الديمقراطية السابقة.

إن كل الخطط السابقة التي يحاول نتنياهو وفريقه تكييف سياسة ترامب القديمة الجديدة في المنطقة قد تفشل إذا كان هناك موقف جاد وحقيقي وصلب من الدول العربية الأساسية الثلاث: السعودية ومصر والأردن، وأن هذه الدول، ومعظم الدول العربية على استعداد أن تضع أيديها في أيادي إسرائيل والولايات المتحدة إذا ما أنجز ترامب وقف إطلاق النار في غزة ولبنان واتجه نحو إقامة الدولة الفلسطينية طبقا لقرارات الشرعية الدولية، وهو ما يُسهّل على كثير من الدول ركوب قطار التطبيع وهو الإنجاز الأكبر الذي يسعى إليه لضمان ترتيب شرق أوسط جديد.

فهل سيفعلها ترامب بطاقمه الجديد بالنهج القديم ؟

قبل اعلان نتائج الانتخابات بدأ نتنياهو وفريقه الحكومي بالاستعدادات لليوم التالي لدخول ترامب للبيت الأبيض خصوصاً أنه عمل كل جهد مستطاع لإفشال كل المساعي التي بذلتها إدارة بايدن للتوصل لاتفاق تهدئة وتبادل للأسرى حتى لا توظف نتائجها بالحملة الانتخابية للديمقراطيين، ولم يشفع السخاء الذي ابداه بايدن وإدارته بتوفير اشكال الدعم المختلفة لإسرائيل من دعم ومساندة نتنياهو حملة ترامب، والتي بدت إسرائيل وكأنها ولاية من الولايات الامريكية المتأرجحة. ولذلك سارع سمويتريش للإعلان أن عام 2025 هو عام ضم الضفة الغربية، وأنه أصدر تعليماته للإدارة المدنية التي يرأسها بصفته وزيراً في وزارة الحرب الإسرائيلية مسؤولاً عن الشؤون المدنية لإعداد الخطط لعمل ضم الضفة الغربية. توقعات نتنياهو وشركاه لم تأت من فراغ، وإنما بنيت على تجربتهم مع إدارة ترامب السابقة التي أحد أهم عناوينها ضم القدس والجولان السوري المحتل، والأهم مشروعه لما سمي بصفقة القرن، وربما يكون نتنياهو محققاً في توقعاته التي عززتها تعيينات ترامب الأخيرة بالمناصب الحكومية الهامة، بأن ترامب هو ذاته لن يتغير ولن يغير من سياساته تجاه الشرق الأوسط وسيعيد إنتاج تلك السياسات ظنا منه أنه من الممكن ضمان نجاح تطبيقها في ظل تداعيات الحرب التي شنها نتنياهو وما زالت متواصلة، وربما لا ترد بحسبان نتنياهو وشركاه رغم مسارعتهم لإرسال مبعوثه الأكثر اخلاصاً دريمر وزير الشؤون الاستراتيجية إلى فلوريدا وواشنطن لاستكشاف تطبيق هذه الآفاق أو ما هي العقبات التي تحول دونها.

ورغم ذلك ربما حسابات نتنياهو لا تتوافق كلياً مع حسابات ترامب الذي عليه مواجهة أربع أزمات، تُشكل تحديات كبرى ل رئاسته في دورته الجديدة والأخيرة، هي الحرب الروسية الأوكرانية، وحرب الإبادة على قطاع غزة، والحرب الأوسع في الشرق الأوسط والتي تشمل لبنان، وسورية، واليمن، والعراق، وإيران، وارتباط هذه الأوضاع بحلفاء الولايات المتحدة في دول الخليج وأمنهم الإقليمي، والتحدي الرابع لما تشكله الصين من خطر على الهيمنة الأمريكية وأزمة تايوان وارتباط ذلك بالتحالفات الجديدة التي تحاول أن تفرض نظاماً دولياً متعدد الأطراف مثل مجموعة بريكس+ وشنغهاي ومجموعة العشرين وغيرها، وهو ما يتعارض مع استراتيجته أمريكا أولاً، وأمريكا قوية.

إن فريق ترامب قد يسعى مع إدارة بايدن في أواخر أيامها لمحاولة إنهاء الحرب في لبنان أولاً وربما في غزة التي تختلف محدداتها عن لبنان بسبب معضلة تبادل الاسرى، وإن فشلت هذه الجهود، وهو أمر متوقع، لأن الأولوية لفصل مسار لبنان عن غزة، وعليه سيعمل ترامب على وقف الحرب لكن بالطريقة التي يرضى عنها نتنياهو،

هذه الأرض ستبقى فلسطينية

بقلم: محمد علوش

الضفة عبر مشروع الضم الذي ينال الرضى والدعم الأمريكي ومن إدارة ترامب التي شارفت على استلام مهامها.

إن الوحدة الوطنية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال العمل الجاد لإنهاء الانقسام المدمر، وإعادة تفعيل وتطوير دور دوائر ومؤسسات م.ت.ف على أسس وطنية استناداً لبرنامج وطني يخدم القضية الفلسطينية، وبالاستناد إلى استراتيجية وطنية موحدة، تعيد الثقة لشعبنا وتساهم في حشد كل طاقاته في مواجهة الاحتلال والخطة الأمريكية التي لم تنتهي في صفقة القرن.

الهجمة الصهيونية على أشدها تواصل سلب المزيد من الأراضي الفلسطينية وليس هناك من أولوية اليوم أهم من استعادة الوحدة الوطنية السياسية والجغرافية والتي أصبحت واجباً وطنياً تفرضه خطورة المرحلة التي يمر بها شعبنا وقضيتنا الوطنية، والمهمة الأساسية اليوم يجب أن يكون عنوانها مواجهة كافة المخططات والمشاريع الاحتلالية الهادفة إلى تقويض المنجزات الوطنية وفرض وقائع جديدة على الأرض، إلى جانب مهمة الدفاع عن شعبنا.

وعلى التنبيه من خطورة ما يجري، فالضم الفعلي للضفة بدأ فعلياً وبوقائع ملموسة على الأرض، فكافة إجراءات الاحتلال من مصادرة الأراضي والبناء الاستيطاني وتقطيع أوصال الضفة بالحواجز العسكرية ما هي إجراءات مقدمة لمخطط الضم العدواني والتوسعي الاستيطاني، وإن انضمام نتياهو إلى اليمين المتطرف في حكومته، بشأن الدعوة إلى مخطط ضم الضفة، وفرض ما يسمونه بالسيادة الإسرائيلية عليها، هو تطبيق لنهج ورؤية اليمين العنصري المتطرف المدعوم من الإدارة الأمريكية وبعض الدول الغربية، وسط صمت عربي وإسلامي، ومثل هذه الدعوات العنصرية والتحريض الذي يقوم بها الاحتلال تشكل دليلاً على النية نحو التنفيذ الفعلي للضم.

هذه التصريحات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية تشكل خرقاً فاضحاً لما تبقى من القانون الدولي الذي سقط في الامتحان أمام صمته على جريمة الحرب والإبادة، ولقرارات مجلس الأمن، خاصة القرار 2334 الذي يدين جميع الإجراءات الإسرائيلية دون أن ينفذ أي قرار منها نتيجة الهيمنة الأمريكية على المؤسسات الدولية وعلى المجتمع الدولي وتحديداً الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والصين الشعبية، الإفصاح الفوري عن موقفها تجاه هذه التصريحات، وعدم الاكتفاء ببيانات الشجب والادانة والتعبير عن القلق الدولي، والتي لم تعد مقبولة، والمطلوب موقف جدي ومسؤول لا يقبل الجدول بتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

حكومة نتياهو الإرهابية تسابق الزمن من أجل فرض وقائع على الأرض لتجعل الضم حقيقة، وهذا السباق المحموم مرتبط بالظروف الداخلية الإسرائيلية وله علاقة بالانتخابات الأمريكية وعودة ترامب للمشهد السياسي كرئيس أمريكي موثوق بالنسبة لإسرائيل، على أنه لا يمكن الرهان على أنه بإمكان الخلافات الداخلية الإسرائيلية أن تلغي مشروع ضم الضفة الغربية.

وأمام مخططات الاحتلال ولقطع الطريق أمام تنفيذ مشروع الضم، يجب مواصلة السعي لبلورة ائتلاف دولي رافض للسياستين الأمريكية والإسرائيلية، وحشد الإجماع الدولي الذي لم يتحقق في ظروف سابقة وشكل عزلة لإسرائيل، ومن المهم البناء عليه في تحركات لاحقة باتخاذ إجراءات وعقوبات على إسرائيل، وهذا يتطلب تصعيد الحراك الشعبي على الأرض وإطلاق المقاومة الشعبية في كل الأرض الفلسطينية لإسقاط المشروع الإسرائيلي بقيادة القوى الوطنية التي ينبغي أن تعيد قدرتها على الإمساك بزمام المبادرة.

لا زالت معارك الأرض الفلسطينية تتوالى جولاتها، وأصبحت كل أيامنا مواجهة وتصعيد ونضال من أجل الأرض ومواجهة الاحتلال والاستيطان الاستعماري، كيف لا وجماهير شعبنا المناضل تتصدى للاستيطان وجدار الفصل العنصري ومصادرة الأرض ونهبها حيث تتجلى الصور المشرقة للمقاومة الشعبية والنضال الشعبي الذي أثبت جدواه عبر ما حققه من انتصارات وما جلبه من دعم وتأييد عالمي للقضية الفلسطينية ولحقوق شعبنا.

وانطلاقاً من إيماننا بأن جوهر الصراع مع الاحتلال هو الأرض وعلى الأرض، فإن الدعوة تتجدد إلى الماضي قدماً نحو التجسيد العملي لإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وحشد التأييد الدولي لهذا المشروع الوطني ودعوة المجتمع الدولي للاعتراف به والعمل على انضمام دولة فلسطين للمزيد من المنظمات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ترسيخاً لدورها ومكانتها، وهذه اللحظة التاريخية التي نعيشها وفي ظل واقع الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وإرهاب الدولة المنظم الإسرائيلي، تكون الأولوية للمواجهة وافشال سياسات ومخططات حكومة الاحتلال وتحالفاتها مع الإدارة الأمريكية ومع القوى الغربية التي ما زالت أسيرة عقليتها الاستعمارية، ويصبح النضال أكثر وجوباً في سبيل الدفاع عن الأرض الفلسطينية واسقاط أوهام نتياهو ووزراء حكومته الفاشيين الذين يسارعون للسيطرة على

بين مطرقة ننتياهو وسندان ترامب.. الضفة هي الهدف

بقلم: د. فريد إسماعيل

خلاله كل ما كان يحتاجه من آلات قتل ودمار. ويكفي هنا شهادة رئيس دولة الكيان في زيارته الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية حين قدم شكره لبايدن قائلاً: من المؤكد أنك صهيوني. لقد انتظر ننتياهو بفارغ الصبر وصول ترامب إلى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية لقناعته بأن ترامب وإدارته الجديدة لن يشكلوا فقط غطاء له في تنفيذ أحلامه وأحلام الصهيونية الدينية، وإنما شركاء حقيقيين في حسم حرب الاستيطان وضم الضفة الغربية أو أجزاء كبيرة منها، كما هم شركاء في حرب الإبادة في قطاع غزة.

ومع تبدل الإدارة في الولايات المتحدة الأمريكية، لا يختلف اثنان على إجماع الديمقراطيين والجمهوريين على الدعم المطلق لإسرائيل، فالاختلاف فقط في الأسلوب. ومع بدء الرئيس المنتخب ترامب تشكيل طاقم إدارته الجديد سقطت رهانات بعض المتفائلين بأن تكون النسخة الثانية من ترامب مختلفة عن نسخته الأولى. فكل ما رشح حتى الآن من تعيينات في الإدارة الجديدة يشير إلى أن ترامب يعمل على تشكيل طاقم من المحافظين الجدد والمتشددين وداعمي الحروب ومن ذوي الانتماء المطلق لإسرائيل.

أما ننتياهو والواق من ترامب ومخططاته، فإنه يبدأ التعاون معه من النقطة التي انتهت عندها الولاية الأولى وهي خطة ضم الضفة الغربية، وهذا ما أتى على لسان ننتياهو نفسه في مؤتمر رعاه زعيم حزب الصهيونية الدينية سموتريتش تحت عنوان «جعل عام ٢٠٢٥ عام بسط سيادة إسرائيل على الضفة»، ليعلن ترامب بعد يوم واحد ترشيح مايك هاكابي، وهو من الانجليين الداعمين بشدة للضم والاستيطان، لتولي منصب سفير الولايات المتحدة الأمريكية في إسرائيل. هاكابي هذا كان قد صرح عام ٢٠٠٨ بأنه لا شيء اسمه فلسطيني، وأضاف في عام ٢٠١٥ أنه لا يوجد شيء اسمه الضفة الغربية، أنها يهودا والسامرة. كما وأنه عام ٢٠١٧ صرح أنه يعتقد بأن إسرائيل لديها سند ملكية لليهودا والسامرة. ومنذ أيام قليلة وبعد ترشيحه قال في أحد تصريحاته: «سأسمي الضفة الغربية بالاسم المتداول في إسرائيل». ولا يجب أن ننسى أن مايك هاكابي كان قبل أشهر عديدة قد شارك مع قطعان المستوطنين في اقتحام قبر يوسف شرق نابلس.

من جملة ترشيحات وتعيينات ترامب لطاقمه الإداري والأمني، يتضح أن السلام الذي يدعي ترامب أنه قادر على احلاله في العالم والمنطقة، ليس سلام العدالة وإحقاق الحقوق وإنما سلام القوة والهيمنة وفرض الأمر الواقع وننتياهو يعرف ذلك جيداً، لذلك فالضم وحده، من وجهة نظره، هو الضامن الوحيد للقضاء على فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات يوم، لأنه لن يكون هناك متسع بعد الضم لحل الدولتين. ولذلك صرح ننتياهو بعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ بأن إسرائيل بدأت حرباً لن تنتهي إلا بتغيير الشرق الأوسط. والضفة الغربية هي الجائزة الكبرى والإستراتيجية التي يبحث عنها ننتياهو عبر كل حروبه.

أما نحن، فهل سيتمكن بعضنا الفلسطيني، في ظل هذا الخطر الداهم من تجاوز اوهامه وأحلامه لنواجه وبلغة واحدة هذه المخططات مسلحين بعدالة قضيتنا ومشروعنا الوطني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

مخطط ضم الضفة الغربية، حلم صهيوني قديم يجد أركان حكومة دولة الاحتلال الفاشية أن الوقت حان لتحقيقه. ومنذ البدايات وحتى يومنا هذا لم يتوقف خبراء السرديات الصهاينة عن صياغة أساطير عبث ولا تزال بحقائق التاريخ والجغرافيا والديمغرافيا على حد سواء، تهود المعرفة وتزور الحقائق وتلوي عنق التاريخ، لتبرر سياساتها وحروبها الاستيطانية الاجتاثية القائمة على طرد أبناء شعبنا الفلسطيني من أرضنا وضمها الى كيانهم. فقد كان من أهم استراتيجيات عملهم التضليل والطمس المنهج للرواية التاريخية الحقيقية من خلال ابتداع خرافة مقابل كل حقيقة، مع تجنيد الامكانيات الإعلامية والمالية والسياسية لتحويلها الى حقيقة من غير المقبول التشكيك بصحتها.

فمنذ وصول الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر، ابتدعوا خرافة أن فلسطين أرضا خالية قاحلة قام الصهاينة بزراعتها، لتدعيم سرديتهم بأن فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، لتأتي الحقيقة من ايلان بابيه المؤرخ اليهودي الذي كشف عن وجود مجتمع مزدهر فيما مضى كان يشهد عمليات متسارعة من التحديث وبلورة النزعة القومية، إضافة إلى باحثين إسرائيليين آخرين أمثال ديفيد غروسمان واينون كوهن ويهوشع بن اريه الذين أثبتوا ان فلسطين كانت جزءاً مزدهراً من بلاد الشام.

واليوم، فإن السرديات الصهيونية حول الضفة الغربية، والتي عمدوا من خلالها على تكريس مصطلح «يهودا والسامرة» عليها، لا تشكل استثناء في إطار الاستراتيجيات الصهيونية بتحويل الخرافة إلى حقيقة يتم الاستناد إليها لسرقة الأرض الفلسطينية وضمها.

من هنا، نجد ان فكرة الاستيلاء على كل الأرض الفلسطينية والضم، لم تعد تغادر أحلام قادة الكيان بمن فيهم أولئك الذين كانوا يروجون لرغبتهم في إقامة سلام دائم لكل شعوب المنطقة. فقد تعمد هؤلاء بعد توقيع اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، التهرب من احترام التزاماتهم وحسم قضايا الحل النهائي من خلال انتهاز أسلوب إدارة الصراع عبر مفاوضات لا تنتهي، إلى أن أتت عملية السور الواقعي ليغيروا الأسلوب إلى إدارة الصراع عبر القوة العسكرية والتي كانت تتصاعد وتيرتها كل يوم مع تنامي غريزة القتل الهمجى لدى جنود دولة الاحتلال وقطعان المستوطنين، والتي كانت ولا زالت تستهدف كل ما هو فلسطيني.

وبعد السابع من أكتوبر، فقد اعتبر ننتياهو وأركان حكومته أن الذريعة المحلية والدولية أصبحت متوافرة لاحتلال قطاع غزة ومن ثم فرض السيادة على الضفة، وبذلك يتم حسم الصراع وتصفية القضية الفلسطينية ومراها على دعم كامل من إدارة أمريكية جديدة برئاسة ترامب الذي كان في فترة رئاسته السابقة قد اعترف رسمياً بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، كما اعترف بسيادة دولة الاحتلال على مرتفعات الجولان السورية المحتلة. كذلك فإن خارطة ترامب كانت تضمنت نوايا لضم مناطق المستوطنات في الضفة.

لن نستعرض هنا سياسات الادارة الديمقراطية و رئيسها بايدن والتي كانت قائمة على التضليل وبيع الأوهام لشعبنا الفلسطيني من خلال ادعاءها بدعم حل الدولتين، في الوقت الذي قدمت

إعلان الاحتلال نية وإجراءات ضم الضفة مسعى فاشي لإلزام إدارة ترامب بصفقة القرن البائدة

سفيرا نتنياهو وترامب عقب التنصيب.. ناشط استيطان يواشطن ومنكر لوجود فلسطيني بتل ابيب

مجدلاني: مطلوب موقف جدي مسؤول لا يقبل الجدل بتطبيق قرارات الشرعية الدولية

المتطرف، إلى استمرار احتلال قطاع غزة لـ «فترة طويلة جدا»، وضم الضفة وقالت انها لا تعتقد أنه يجب أن تكون هناك استراتيجية للخروج من قطاع غزة، مجددة معارضتها وحزبها التوصل إلى اتفاق. قالت وزيرة الاستيطان إن مكتبها يعمل بأقصى سرعة تمهيدا لتطبيق ضم الضفة المحتلة. وترافقت التصريحات مع قرار نتنياهو تعيين صديقه ناشط الاستيطان يمينيل لاير سفيرا لإسرائيل في واشنطن بالتزامن مع تنصيب الرئيس دونالد ترامب، في 20 يناير 2025. يأتي ذلك وسط انتحاح متنامي للشخصيات المتوقع أن تشغل مناصب بارزة في إدارة ترامب، والتي تشي بأن سياساتها الخارجية ستكون مؤيدة لإسرائيل بشكل أكبر في إشارة خصوصا إلى السيناتور ماركو روبيو الداعم لتوجهات الاحتلال الإسرائيلي كمرشح قوي لمنصب وزير الخارجية. وسوزي وايلز، المعروفة بولائها لترامب واهتمامها بتعزيز موقف أمريكا من القضايا الإسرائيلية لتولي منصب كبيرة موظفي البيت الأبيض، كما سيعين ستيفن ميلر دور بارز في إدارة ترامب، خاصة فيما يتعلق بالسياسات الداخلية والخارجية التي قد تدعم أجندة إسرائيل بشكل أكثر. الأمر الذي حدا بسموتريتش، القول: ان «انتصار ترامب يجلب معه فرصة هامة فقد كنا على مسافة خطوة من فرض السيادة على المستوطنات والآن حان الوقت لتنفيذ ذلك.

فرحة لم يتأخر مايك هاكابي الذي اختاره ترامب سفيرا لدى إسرائيل، في تأكيدها بالقول بوجود دعم حكومة إسرائيل إذا حاولت ضم الضفة، بعد ان كان زعم انه «لا يوجد شيء يدعى فلسطين أو الضفة الغربية»، رافضا محاولة إجبار إسرائيل على التخلي عن أرضها؟!.

وعقب ترشيحه، اعتبر هاكابي أن ترامب «يؤثر على الصراع في الشرق الأوسط حتى قبل تنصيبه كرئيس للبلاد» وأضاف: «نرى دولا في جميع أنحاء الشرق الأوسط تحاول فجأة تغيير سلوكها لأنها تعلم أن هناك عمدة جديدا في المدينة».

عربيا ودوليا وقبلت تصريحات قادة الاحتلال ومخططاتها، برفض وتدنيد عبرت عنه أغلب الدول لفظيا دون الاقدام على خطوة عملية واحدة او التلويح بها لوقفها ما شجع زمرة التطرف في تل ابيب على التمادي في انتهاك القوانين الدولية والاتفاقيات الثنائية واخرها قرار محكمة العدل الدولية الذي أكد على أن للفلسطينيين الحق في تقرير المصير، وأنه يجب إخلاء المستوطنات الإسرائيلية القائمة على الأراضي المحتلة والتي تشكل «وحدة إقليمية واحدة» سيتم حمايتها واحترامها.

وحذرت من أن السياسات والممارسات الإسرائيلية، وأنها «غير مقبولة» وبأن توسيع القانون الإسرائيلي ليشمل الضفة والقدس الشرقية «له ما يسوغه».

الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل، كغيره من الدول والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، أدان تصريحات قادة الاحتلال، وقال إنها تقوض القانون الدولي وتنتهك حقوق الفلسطينيين وتهدد إمكانية حل الدولتين.

الدول العربية نددت بالمخطط الاسرائيلي، وفي هذا الإطار أكد الأردن رفضه المطلق وإدانتته لهذه الدعوات التحريضية، وأنه لا سيادة لإسرائيل على الأرض الفلسطينية المحتلة، مشددا على أن هذه التصريحات والإجراءات الإسرائيلية غير قانونية وتشكل خرقا فاضحا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي، خاصة القرار 2334 الذي يدين جميع الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير التكوين الديموغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ 1967، بما فيها القدس الشرقية، ويؤكد أن جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة،

تقرير: نائل موسى

في خضم الترقب والانتهاج الذي استقبلت حكومة الاحتلال الإسرائيلي، فوز دونالد ترامب في الانتخابات الأمريكية الأخيرة، سارعت اقطاب حكومة التطرف برئاسة بنيامين نتنياهو إلى اعلان نيتها ضم الضفة الغربية وإطالة امد احتلال قطاع غزة، ضمن خطوات متسارعة اتخذتها على غير صعيد، لحسم الصراع بتصفية القضية الفلسطينية.

ويعتبر نتنياهو وفريقه الوزاري من الفاشيين الجدد، فوز ترامب نقطة تحول حاسمة باعتباره أفضل حليف للاحتلال الإسرائيلي في البيت الأبيض ما يمثل فرصة ذهبية لتنفيذ مخططاتها التوسعية في المنطقة مستفيدا أيضا من التخاذل الدولي ووهن الموقف العربي.

وتخطط حكومة المتطرفين لاتخاذ خطوات دراماتيكية على راسها إعادة مخطط الضم إلى راس جدول اعمالها تحت شعار فرض «السيادة» على الضفة الغربية متوافقا مع خطوات عملية علمية بضمها توسيع المصادر والاستيطان والهدم والطرده والتضييق على اصحاب الارض ضمن مرحلة أولى تشمل ضم مستوطنات مثل معاليه أدوميم وغوش عتصيون ومنطقة الاغوار.

ويعمل نتنياهو وحلفائه على فرض الضم مجددا، كمهمة مستقبلية غير واضحة تماما الآن، لكنها تتدرج ضمن الخطط التي يعتزمون العمل عليها بعد تسلم باعتبارها «الجازة الكبرى»، رغم صعوبة تحقيقها وفق مخططات حكومة الفاشيون الجدد.

وذكرت صحيفة «إسرائيل اليوم» العبرية، أن تل ابيب تنظر إلى انتخاب ترامب باعتباره فرصة تاريخية لخلق «حكومة الأحلام»، بفضل التسيريات عن الشخصيات التي ينوي تعيينها في إدارته الجديدة، حيث ربطت الصحيفة بين تعيينات ترامب المحتملة وبين مستقبل الاحتلال والمنطقة، متوقعة تحولات جوهرية قد تعيد تشكيل ملامح السياسة الإسرائيلية في السنوات المقبلة.

وفقاً للصحيفة، يعتقد القادة الإسرائيليون أن أمامهم فرصة ذهبية لاستغلال العلاقة الخاصة التي تجمعهم بإدارة ترامب لإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية بما يخدم مصالح الاحتلال وفي المقدمة منها توسيع الاستيطان وإعادة ملف ضم الضفة أو أجزاء واسعة منها تماشيا مع ما سمي بصفقة القرن المؤامرة التي قادها ترامب وصهره كوشنير وزمرة من ادارته اليمينية.

وعلى أمل احياؤها، انضم نتنياهو، إلى المتطرفين في حكومته، وعلى رأسهم وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، مجاهرا بالدعوة إلى «ضم» الضفة، وفرض ما اسماه «السيادة» الإسرائيلية عليها، قائلا بوجود «إعادة إمكانية طرح مخطط الضم لمناطق واسعة في الضفة».

وذكرت إذاعة «كان» الإسرائيلية، أن «العمل على الضم جاهز للتنفيذ»، حيث وضع طاقم برئاسة الوزير ياريف ليفين، عام 2020 أنظمة وأوامر وصاغ قرارا حكوميا حول هذا المخطط، شمل شق شوارع إلى المستوطنات، وبضمنها البؤر العشوائية وإلحاق مساحات من الأراضي بها لتوسيعها.

وقبله أعاد سموتريتش، التأكيد على الماضي في تنفيذ خطته للسيطرة على الضفة ومنع إقامة الدولة الفلسطينية، قائلا بوجوب إجماع واسع في الائتلاف والمعارضة.

ورأى ان «العام 2025 سيكون عام السيادة في الضفة»، وأنه أصدر تعليمات لمديرية الاستيطان فيما يسنى وزارة الأمن وللإدارة المدنية بدء عمل جماعي شامل من أجل إعداد البنية التحتية المطلوبة لغرضها».

ودعت وزيرة الاستيطان أوريت ستروك وهي من حزب «القوة اليهودية» اليميني

بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية.

واسلاميا، أدانت منظمة التعاون الإسلامي بشدة، التصريحات العنصرية، وأكدت أن وجود الاحتلال الإسرائيلي وسياساته القائمة على العدوان، والاستعمار، والتهمير، والضم، والتدمير، والتطهير العرقي، كلها "غير شرعية وباطلة"، وحذرت في هذا الصدد من خطورة التحريض المتواصل والإرهاب المنظم اللذين يمارسهما قادة الاحتلال والمستعمرون المتطرفون ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته.

ودعت العالم إلى الاعتراف بدولة فلسطين، ودعم عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء الاحتلال، والاستيطان وتنفيذ حل الدولتين

فلسطينيا، قالت الرئاسة ان تلك التصريحات تؤكد أن الحكومة الإسرائيلية تنوي استكمال مخططاتها بالسيطرة على الضفة في عام 2025، ولم تكنف بجرائمها التي ارتكبتها ضد شعبنا.

واعتبر الناطق باسمها نبيل أبو ردينة التصريحات تأكيد إسرائيلي للعالم أن المخطط الجديد للاحتلال سيركز على الضفة لتنفيذ مخطط الضم والتوسع العنصري وتكريس الاحتلال، وتتحدى المجتمع الدولي وقراراته.

وطالبت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه وقف إجراءات الاحتلال الإسرائيلي أحادية الجانب غير القانونية، وطالبت بالتعامل بمنتهى الجدية مع التصريحات التي أفصح عنها وتبناها علناً نتباهو.

وتابعت: المخاطر الحقيقية التي تهدد حل الدولتين جراء سياسة إسرائيل الاستعمارية تستدعي تدخلاً عاجلاً للضغط على الحكومة الإسرائيلية لإجبارها على عدم تنفيذ سياسة إشعال الحرائق في ساحة الصراع والمنطقة برمتها، خاصة أنها تستيق تلك المواقف المعلنة بإجراءات عملية لتسريع وتيرة ضم الضفة.

رئيس المجلس الوطني روحي فتوح ادان التصريحات، ووصفها بأنها تحريضية وإرهابية وتستهدف حقوق الشعب الفلسطيني بشكل مباشر، وتمثل انتهاكا صارخا لكافة القرارات الدولية والأممية.

وقال أن هذه التصريحات تعبر عن الخطوط العريضة لحكومة نتباهو والمضي في مخططات التطهير

العرقي للسيطرة على الضفة الغربية ومنع إقامة الدولة الفلسطينية وأدانت أحزاب وفصائل وشخصيات وطنية وتصريحات، وأكدت حركة فتح أن الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس حتمية تاريخية ونتيجة لتضحيات شعبنا الجسام منذ أن جثم المشروع الصهيوني الاستعماري على أرضه، مضيفاً أن التصريحات تؤكد مآرب الاحتلال في فرض مخططي التهمير والضم، من خلال حرب الإبادة على شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية.

وأضافت هذه التصريحات لن تغير من الحقائق التاريخية التي تؤكد حتى شعبنا في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة وأن السيادة الوطنية لدولة فلسطين على أراضيها لم تُمنح من الاحتلال؛ بل انتزعت بنضال شعبنا وكفاحه منذ مئة عام.

واعتبر عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني د. أحمد مجدلاي، أن الضم للضفة بدأ فعليا، بمصادرة الاراضي والبناء الاستيطاني وتقطيع أوصال الضفة بالحواجر العسكرية كمقدمة.

وتابع: إن انضمام نتباهو، إلى اليمين المتطرف في حكومته، بشأن الدعوة إلى "ضم" الضفة الغربية، وفرض "السيادة" الإسرائيلية عليها، هو تطبيق لنهج ورؤية اليمين المتطرف المدعوم من الادارة الأمريكية ودول غربية، وسط صمت عربي واسلامي.

وأضاف مجدلاي هذه الدعوات العنصرية والتحريض دليل على النية نحو التنفيذ الفعلي للضم، مشددا على أنها تشكل خرقا فاضحا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي، خاصة القرار 2334 الذي يدين جميع الإجراءات الإسرائيلية.

وقال: على المجتمع الدولي وتحديدا الاتحاد الاوربي وروسيا الاتحادية والصين الشعبية، الافصاح الفوري عن موقفها تجاه هذه التصريحات، وأن الاكتفاء ببيانات الشجب والادانة والتعبير عن القلق، لم تعد مقبولة، والمطلوب موقف جدي ومسؤول لا يقبل الجدل بتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

بقلم: حسن محمود

ترامب ومصير الضفة وغزة

وزير الخارجية ووزير الدفاع نلاحظ بأنهم من أشد المؤيدين للسياسة الاسرائيلية وحكومتها الفاشية في حرب الإبادة وضم الضفة الغربية بشكل نهائي، بل يبررون لحرب الإبادة بحجة الدفاع عن النفس، ناهيك عن مواقف ترامب المؤيدة لحكومة نتباهو اليمينية، ولم يكتفرت لمعاناة فلسطينيين قطاع غزة بدعوته اسرائيل الى تحقيق نصر سريع.

لا شك بأن عودة ترامب ستعزز التحالف الاميري الاسرائيلي أكثر مما كان في ولايته الأولى، حيث ظهر آنذاك بأنه أوثق حلفاء اسرائيل واعترف بسيادة اسرائيل على هضبة الجولان وأقر بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده الى القدس وقطع الأموال عن الاونروا وطرح صفقة القرن والتي تضمنت رؤية لقيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح وغير متواصلة جغرافياً تكون مقسمة الى ستة كانتونات محاطة بإسرائيل على أن تعترف هذه الدولة الفلسطينية بإسرائيل بصفحتها الوطن القومي للشعب اليهودي، وإلغاء حق العودة للاجئين الى مناطق ١٩٤٨، ولكن السؤال المهم ماذا نتوقع من ادارة ترامب الجديدة بما يخص قطاع غزة والضفة.

وأستطيع القول استناداً الى تصريحات ترامب ووزراء ادارته بأن حرب الإبادة على قطاع غزة ستستمر وستزداد عنفاً بتأييد من الادارة الامريكية ولن تتوقف إلا بإفراغ غزة من السكان وترحيلهم الى سيناء بموافقة مصرية حيث سيقوم الرئيس الأمريكي بالضغط المباشر على الحكومة المصرية والتي لا مفر أمامها، هذا من جهة قطاع غزة، أما بخصوص الضفة الغربية على الأغلب ستعترف الادارة الأمريكية بمشروعية الادعاء الاسرائيلي بأنها جزء من الوطن التاريخي للشعب اليهودي حسب خطة فريدمان السفير الاميري السابق لدى اسرائيل المسماة الدولة اليهودية الواحدة وما سماه بالمخطط التوراتي لضم الضفة الغربية خلال ادارة ترامب الثانية هذا ما يتلاد مع ما عبر عنه سموتش صراحة بإعلانه عن جزء من خطة الضم حيث ستقسم الضفة الغربية الى ثلاثة أقسام وتصفية أصول السلطة الفلسطينية من ادارات مدنية وحصرها برام الله.

بخلاف توقعات الخبراء واستطلاعات الرأي خلال حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية فاز دونالد ترامب بولاية ثانية رغم عدم تصويت ٧٠% من اليهود لصالحه وأصبح رئيساً يعبر عن استفاقة القوى اليمينية المحافظة والمتطرفة في الولايات المتحدة ويوصل هذه الشخصية الرعاء والهوجاء ذات التوجهات السياسية الغوغائية الشعبوية التبسيطية مسيرته الى البيت الأبيض، ومرة أخرى انفتحت الأبواب على عاصفة تهز أركان السياسة الأمريكية الداخلية والخارجية منذرة بانقلاب على كثير من ركائزها الحالية ومعلنة ابتداء عهد جديد.

ارتكزت حملة ترامب على شعار جعل أميركا عظيمة مجدداً، وهذا الشعار يأتي من قناعة عميقة لديه بأن أميركا متهاونة الأمر الذي يسمح للآخرين باستضعافها واستغلالها ونجم عن ذلك في اعتقاده تضعف في مكانتها الدولية وتراجع في قدرتها على الارتقاء بمستوى حياة مواطنيها، وبالتالي يكون منح الأحقية والتفويض لتنفيذ المهمة التاريخية التي أوكلت اليه لمواجهة العالم وإعادة أميركا الى موقع الصدارة. كما ارتكزت على نيته بإنهاء الحروب وخاصة بين روسيا وأوكرانيا وطرده المهاجرين غير الشرعيين من أميركا، ولكن ما يهمني هنا هو تسليط الضوء على موقفه من القضية الفلسطينية وحرب الإبادة التي يمارسها الكيان الصهيوني في قطاع غزة ومخطط ضم الضفة ومنع إقامة دولة فلسطينية وشطب «حل الدولتين».

مثل انتخاب ترامب مفاجأة على الصعيدين الأمريكي والعالمي وفي انتظار تشكيل ادارته فان معالم اساسية لما ستكون عليه سياسة الادارة الأمريكية الجديدة على مستوى السياسة الخارجية وخصوصاً إزاء منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص تأسيساً على ما صدر خلال الحملة الانتخابية وعبر الملامح الأولية لإدارته ومواقف المسؤولين المتوقع أن يتولوا مسؤوليات قيادية فيها.

ومن خلال قراءة أولية لأسماء الأشخاص الذين عينهم بدءاً من المندوبة الأمريكية في مجلس الأمن

بيان القمة العربية و مطلب «الكلام» من جديد

بقلم: خليل حمد

بيان بكلمات معتادة ومواقف قديمة جديدة، وافقت عليه الدول التي حضرت القمة العربية والإسلامية التي انعقدت في العاصمة السعودية الرياض الاثنين الماضي. استحضارا لدور الأمم المتحدة وقدراتها، وتصميما على حشد الدعم الدولي لاستصدار قرار تحت «الفصل السابع» يلزم «إسرائيل» بوقف إطلاق النار في غزة، إلى جانب مواقف عالية السقف تحدد الموقف من مجمل المشهد التدميري الذي تنفذه تل أبيب في عموم المنطقة.

البيان الذي اطلع عليه العالم في ختام القمة، جاء مكملاً لخطابات عديدة ألقاها القادة المجتمعون للمرة الثانية بعد بدء الإبادة الجماعية بحق قطاع غزة. استحضار دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن مثلاً جاء واضحاً في خطاب الرئيس محمود عباس الذي دعا بوضوح إلى «تنفيذ قرار مجلس الأمن بوقف العدوان الإسرائيلي وإيصال المساعدات لغزة وانسحاب الاحتلال»، هذا في الشق المستعجل مما يجب، أما في الثوابت، فجاء في كلمة فلسطين: «الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني لمدينة القدس، وتولي دولة فلسطين مسؤولياتها السيادية، وإعادة النازحين إلى بيوتهم قبل إعادة الإعمار، ويجب رفض المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى فصل غزة عن القدس ووقف الاستيطان». هي نفسها مطالب الفلسطينيين التي لطالما تحدثوا بها لعالم أصم وأعمى.

وبحسب المجتمعين، وقف الحرب أولوية في ظل تقاعس المجتمع الدولي عن أداء واجباته. هل يقول البيان إذاً إننا اليوم في العالم أمام مجتمعين: واحد دولي وآخر عربي إسلامي؟ هل يقول إن زمن القبول بما يريده «المجتمع الدولي» قد ولى بالنسبة للدول العربية والإسلامية؟ إذا كان هذا فهي نقلة نوعية في مستوى التصريحات تقتضي استكمالاً على مستوى التطبيق، وإن لم يكن رهان على «المجرب»، وهذه خطيئة لا يصلح أن يتم تكرارها في الوقت الذي تعاني فيه القضية بأسرها أحد أقسى فصول التطهير العرقي الإسرائيلي المدعوم أمريكياً.

لكن الكلمات بلا خطة عمل لا يمكن أن تتحول إلى نتائج، وفقاً لكلمة الرئيس السوري بشار الأسد، فإنه من الأهم ألا تكتفي الدول العربية والإسلامية ببيان، بل بوضع استراتيجيات تنفيذية مستفيدة من أدوات ووسائل يمتلكها العرب والمسلمون مجتمعين، وينقصهم قرار استخدامها. الأولوية لوقف العدوان؟ ما هي خطوات الضغط إذاً؟ مع علم الجميع باستحالة تمرير قرار أممي «ملزم» ضد «إسرائيل» في مجلس الأمن الذي يسيطر عليه الفيتو الأمريكي لصالح تل أبيب. المقاطعة وهي أضعف الإيمان؟ ماذا عن اتفاقات وتفاهات تم توقيتها على جراح القضية المفتوحة، فالأرض محتلة والإبادة مستمرة. وفي هذا الاجتماع

بالذات يبدو تغليب الحديث عن «السلام» الذي يتحقق بعد تحقيق حل الدولتين أمراً متناقضاً مع العدوان المستمر. يجب أن يكون أي حديث عن اتفاق بين أي عاصمة عربية أو إسلامية مع تل أبيب مربوطاً أولاً بوقف حرب الإبادة الجماعية، ومن ثم ربط الاتفاق بحد ذاته بإقامة الدولة الفلسطينية العتيدة. إشارات البيان تعدت حدود العدوان على فلسطين، يُعرب عن «الدعم المطلق للجمهورية اللبنانية وأمنها واستقرارها وسيادتها وسلامة مواطنيها»، ناهيك عن إدانة مهمة للعدوان الإسرائيلي المتواصل على لبنان، أجمع العرب والمسلمون إذاً على أن كل ما تقوم به حكومة بنيامين نتياهو من إجرام في المنطقة هو سياق واحد له أهداف محددة على رأسها تصفية القضية الفلسطينية، وإنهاء كل صوت يحاول التخطيط والبناء واستثمار الأدوات الموجودة أصلاً لدعم الشعب العربي المظلوم من جراء الاحتلال، في فلسطين ولبنان وغيرها.

إلا أن القمة تهربت من مسؤوليتها بالمقاطعة عندما ألفت المسؤولية على «مجلس الأمن والمجتمع الدولي باتخاذ القرارات اللازمة، بما في ذلك فرض العقوبات، لوقف الإجراءات الإسرائيلية التصعيدية اللاشعورية في الضفة الغربية المحتلة». لم تحمّل الدول المجتمععة نفسها مسؤولية قرار المقاطعة مثلاً، رغم أن تركيا وحدها تصدّر إلى «إسرائيل» ما قيمته نحو ملياري دولار، وتستورد منها ما يتجاوز أربعة مليارات ونصف المليار دولار سنوياً. بلد واحد من أصل أكثر من 50 اجتمع قادتها وزعمائها لبحثوا «وسائل إرغام إسرائيل على تطبيق الحد الأدنى من قرارات الشرعية الدولية».

لا شك أن المجتمعين في الرياض بحثوا رغباتهم ونوابهم في تحقيق حل للقضية الفلسطينية وفق الشرعية الدولية، وفي توقيت اجتماعهم رسالة مهمة لواشنطن بُعيد الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي ستعيد ترامب إلى المكتب البيضاوي، ورسالة لتل أبيب أيضاً التي يواصل مسؤولوها الإدلاء بتصريحاتهم العنصرية الإجرامية دون، لكن خطورة قرارات من هذا النوع أن لا تأخذ طريقها إلى التنفيذ، فمن شأن ذلك أن يكون له أثر أكثر سوءاً من غيابها أصلاً، بمعنى أن غياب البيانات أو الإدانات -على سؤئه- سيكون أقل ضرراً على القضية من مجرد إصدار بيان للقول إن الدول العربية والإسلامية حاولت فعل شيء لوقف الإبادة، وهذا يختلف طبعاً عما يحاول فعلاً أن يقول ويفعل. أما وأن الكلام قد قيل، والبيان قد صدر، فإن فلسطين ليست وحدها التي ستستفيد من تنفيذه وستخسر في حال تم طيه في غياهب النسيان، بل إن مستقبل هذه الدول والممالك أصبح على المحك، فإما أن تحجز لها مكاناً في المنطقة التي تتغير معالمها عسكرياً في هذه الأيام، وإما أن تصمت وتقبل بواقعها وتبعيتها إلى زمن طويل قادم.

ترامب وسياسة العنجهية الأمريكية

بقلم: عايدة عم علي

مسرحية التنافر على سدة امبراطورية الدم والخراب التي تنافس فيها المرشحان على تقديم الولاء لـ «إسرائيل» أولاً ككاتب لا يتغير في روزنامة العمل الأمريكي، فمفتاح البيت الأبيض في جيب اللوي الصهيوني والمخالب الإسرائيلية غارزة بعمق في عنق القرارات الأمريكية، إن كان فوز ترامب الوجه الأكثر تعبيراً عن أميركا دولة العصابات بجشعها وفجاعتها بلا أقتعة دبلوماسية تخفي قباحة اللصوصية والجشع وتدمير الدول ببراقع «الإنسانية والديمقراطية».

والأكثر ضجيجا ترامب هو عودة سياسة رقص الراب الأمريكي على إيقاع الحروب الكبرى في المنطقة والعالم وحتى داخل أميركا ذاتها، هذا الرقص الذي يتراوح بين الهدوء والضجيج ويتناغم مع شخصية الرئيس الأمريكي الى درجة انه يرقص منفردا في بعض الاحيان. من يتوقع أن السياسة الأمريكية، وأن تغير لبوس ثعالب البيت الأبيض، ستتغير وتعديل اعوجاجها عن صواب الحق والعدل وانحرافها عن سكة القانون الدولي، لن يحمل ترامب مظاهر الحرائق المشتعلة بعيدان ثقاب أميركية الصنع وإخماد نيران تعديت تنتشي الإدارات الأمريكية بتمدها في منطقتها.

فصول العربة الأمريكية الإسرائيلية ندرك أنها لن تنتهي ليس في منطقتنا فحسب، وإن كانت هي الأهم في خرائط أميركا السوداء التي ترسم بأقلام اللوي وإمّا على اتساع الرقعة الدولية، والوفاد الجديد القديم ترامب مصاب بتورم العظمة ومشهود له بالعرج في الطرقات السياسية والتعثر في حقول الدبلوماسية وإدارة الملفات الساخنة بمنطق مقامر متهور همه ملء الخزائن الأمريكية واستنزاف قدرات الدول من تحقيق السمسة بألتهديد والوعيد.

وحده تنتياهو ينام بعمق فهو يدرك ان معركته هي معركة أميركا اولاً فالحرب في المنطقة هي حرب واشنطن قبل أن تكون حرب الكيان وهو الاعلم بأن فتح الجيوب الأمريكية العميقة لليد الاسرائيلية في حرب الإبادة في غزة او لبنان هو لأجل أميركا اولاً. تنتياهو يعلم ان اشتعال الحرب في المنطقة يحدد جزءاً كبيراً من مصير أميركا في العالم لذلك تقاتل واشنطن بألة الوحشية الاسرائيلية على مبدأ ان تكون أميركا في الشرق الاوسط او لا تكون على عرش الهيمنة في العالم وهنا يدرك تنتياهو ان رأس الكيان يحمل عيني الشيطان الأمريكي في المنطقة.

بعيداً عن حماقات والجنون وصناعة السلام على الطريقة الأمريكية والإسرائيلية، تبقى المقاومة، ومهما كانت التضحيات، هي السبيل لصناعة المعجزات والانتصارات، ومواجهة المخططات الصهيون-أميركية، فالمعركة اليوم ليست لصياغة معادلات الحاضر فقط، بل المستقبل على أسس اندحار وإنهاء الاحتلال وإعادة الأرض والحقوق إلى أصحابها. لا شك أن الإدارة الأمريكية باتت المصدر المحتم للإرهاب العالمي والوعود التي قطعها ترامب خلال حملته الانتخابية ما هي إلا ضرب من الخيال ووعود ذهبت أدراج الرياح لا سيما بعد سيطرة اللوي الصهيوني على القرارات الأمريكية، فهل سيردك الرئيس الأمريكي نتائج حماقاته ويعود عنها أم أنه سيقود العالم إلى حروب كارثية لا تحمد عقباها. لعل الأيام القادمة كفيلة بإجلاء الغبار عن سياسة ترامب الرعناء.

لطالما وصف نفسه بـ «صانع السلام»، وبشكل يثير السخرية، يبقى التساؤل، عن أي سلام يتحدث الرئيس الأمريكي ترامب المنتخب للمرة الثانية وقد غصت المنطقة بالأشلاء، وفاضت شلالات الدماء التي فجرها كيان الاحتلال بالأسلحة والدعم الأمريكي اللامتناهي في عهده وعهد من سبقه.

ففي سباق مع الوقت غير مسبوق يحاول الرئيس الأمريكي ترامب وضع حدٍ للقضية الفلسطينية قبل الدخول فعلياً في عالم متعدد الأقطاب ونقل معظم الجهود الأمريكية للتحضير للمعركة الكبرى مع العملاق الصيني الذي بات يقض مضجع الامبراطورية الأمريكية.

سياسة واشنطن سواء بدخول ترامب أو سواه لم تحيد قيد أهلة عن ذات التوجهات والمصالح، كونها تقوم على الانحياز والعداء وتقديم أولوياتها بما يضمن تحقيق مصالحها الاقتصادية والأمنية لذا لا تتوقع كثير من التغيرات فيما يتعلق بالشرق الأوسط والذي لا يقوم الرئيس الأمريكي بصناعة سياستها وتحديد استراتيجيتها بعيداً عن أروقة صناع السياسة الأمريكية.

أمام هذا التباين في المواقف وتعاطي الإدارة الأمريكية الجديدة مع ملفات المنطقة والعالم فإن ترامب الذي يتمتع بأغلبية جمهورية في الكونغرس، ومجلس النواب لم يتسن له اتخاذ قرارات حاسمة إلا بما يخدم ويدعم مصلحة الكيان الصهيوني على حساب الحقوق الفلسطينية.

أكثر ما يقلق في عودة ترامب أنه الرئيس الذي يتوج فعلياً فوق لحظة انزلاق حقيقية لقدم أميركا المتوحشة التي ابتلع بطنها الامبريالي اقتصاد العالم وفي مخالفتها تنمو الآلة العسكرية الأكثر تطوراً دوماً وتوقف وبين اسنانها تلوك المؤسسات الاممية فكيف يقود ترامب هذا الانزلاق وكيف يستوعبه الوحش الأمريكي الازمزيد من الحروب ام يسنده بحبال التهدة والاتفاقات؟

فبعد أن شخصت عيون العالم الى نتائج الانتخابات الأمريكية التي تحدد مصير أميركا وايضا اين تذهب أميركا في حروبها مع العالم. وكيف سيعالج ترامب تهديدات جديدة للهيمنة الأمريكية، هل همزيد من الحروب ام بخطابات السلام الذي يدعيه فسقوط النظام احادي القطبية لا شك وحيد القرن ترامب كما أطلقت عليه سابقا الصحافة العالمية.

ترامب المتهم في بلاده بـ 34 قضية جنائية، لا ضوابط سوف تحكم سلوكه وإيقاع هذا الرجل سوى الرقص فوق جثث وأشلاء الضحايا في منطقتنا، خصوصاً أنه يجيد الاستعراض والحركات البهلوانية التي ستجعل منه، ليس جابياً للأموال والضرائب فحسب، بل منذراً لسياسات الحكومة العميقة التي تبحث عن شرق أوسط مستسلم للمصالح والرغبات الأمريكية والإسرائيلية، لاسيما إذا اجتمع جنونه وحماقته مع إرهاب وإجرام تنتياهو.

ومع انتهاء الانتخابات الأمريكية، والجلبة الدعائية انتهت معها التكهانات والمقارنات بين «أفضل» الشرين التي أفردت لها المنصات الإعلامية مساحات واسعة وأسدل الستار على

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

قراءة في خطاب الرئيس
بوتين بمنتدى «فالداي»

رسائل متعددة في أكثر من اتجاه تضمنها خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال فعاليات منتدى فالداي بنسخته الحادية والعشرين، حول عدد من المواضيع الإقليمية والعالمية وأهم المستجدات السياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم.

بوتين قال أن «نظاما عالميا جديدا تماما يتشكل أمام أعيننا»، وأن «البنية القديمة للعالم انتهت بلا رجعة»، «النظام العالمي الجديد يتشكل أمام أعيننا والسنوات العشرين المقبلة قد تكون أصعب». مؤكداً أن «لحظة الحقيقة قادمة، وأن النظام العالمي القديم ذهب بلا عودة، وأن الليبرالية الغربية أدت إلى التعصب والعنصرية الشديد».

خطاب غني بالدلالات لمستقبل العلاقات الدولية أبرزها بشأن العالمي القديم الذي رأى انه ذهب بلا عودة منطلقاً من الواقع الدولي الراهن واسبابه وفعاله المشكلة له، ليرسم صورة لواقع اخر للعلاقات الدولية وتحدياتها المستقبلية، مع ضرورة إعادة التفكير في العلاقات الدولية وكيفية إدارة الأزمات العالمية. كما اشار بوتين إلى أن العالم اليوم يشهد صراعاً بين الأقلية العالمية التي تعمل من أجل الحفاظ على الهيمنة، والنخب العالمية التي تتنافس على السلطة والنفوذ، قلة من الغرب تسعى للحفاظ على هيمنتها ونفوذها في العالم، ما يؤدي إلى صراعات مع الدول الأخرى التي تسعى للاستقلال أو التوازن وتحقيق مصالح الشعوب ما يؤكد أهمية النظام المتعدد الأقطاب الذي ترى روسيا أنه الاقدر على قيادة العالم وحل مشاكله.

أن «هذا القول ينطوي على تفسير للصراعات الحالية في مناطق مثل الشرق الأوسط وإفريقيا وأوكرانيا، حيث يُنظر إلى التدخلات الخارجية على أنها محاولات من قبل القوى الكبرى للحفاظ على سيطرتها، فيما السياسة الخارجية الروسية تعمل على دعم العدالة والمساواة في النظام الدولي، مقابل قوى تعمل على السيطرة على العالم وتشكيله وفقاً لمصالحها في الحقبة ما بعد الاستعمارية».

الخطاب شكل رسالة سلام واستعداد للحوار والحل السياسي، وفي الوقت ذاته، عزم روسيا على مواصلة تحدي سياسة العقوبات والأحادية القطبية، وأن بلاده لديها الانفتاح على التعاون، مشيراً إلى الأسس التي يجب أن يقوم عليها النظام العالمي الجديد، والتي يجب أن تقوم على

الانفتاح والتفاعل، والأمن العالمي والعدالة للجميع والمساواة، وانهاء عقلية الغطرسة، وفي النظام العالمي الجديد، يجب أن يكون لكل دولة الحق في تقرير المصير، وأن روسيا لديها من الشركاء الدوليين الذين تثق بهم في الإشارة إلى الصين حيث بينهما لغة

مشتركة ورؤية وهي رسالة لأمريكا والغرب، وأن موسكو وحلفائها في المنطقة لا يؤمنوا بلعبة محصلتها صفر، بل بلعبة الكل ربحان عبر التعاون

والمنفعة المتبادلة. ضمن دعوة إلى عملية بناء نظام عالمي جديد ويختلف عن تصرفات الدول الغربية.

الرئيس الروسي اعتاد في كلمته أما المنتدى الذي يحضره أكاديميون وخبراء ومسؤولون سابقون من مختلف

أرجاء العالم على استثمار هذا الملتقى لبيان رؤيته لأبرز التطورات التي يشهدها العالم خلال العام المنصرم وموقع روسيا منها، وتحدث عن بناء نظام عالمي جديد عادل خال من الأيدلوجية والمواجهات العسكرية، تتعاون كافة دوله لمواجهة التحديات المشتركة. وبذلك رسم ملامح السياسة

الخارجية الروسية ونظرتها إلى القطبية من خلال 6 مبادئ طرحها أمام «فالداي» العام الماضي كأسس العالم الجديد فالانفتاح والتفاعل هو القيمة الأكثر أهمية بالنسبة للغالبية العظمى من بلدان العالم، ومن الضروري للبشرية توحيد الجهود الفكرية، وإن المعارضين الرئيسيين للانفتاح اليوم هم أولئك الذين رفعوه شعاراً لهم بالأمس القريب.

ثانياً: تنوع العالم شرط أساسي لاستدامته. ثالثاً: الشرط الرئيس لتطور العالم الجديد هو مبدأ التمثيل الأقصى، وقد بينت تجربة العقدين الماضيين بوضوح الآثار المدمرة التي تسبب بها اغتصاب السلطة والتحدث باسم الآخرين والتصرف نيابة عنهم. رابعاً: الأمن للجميع بلا استثناء، ولا يمكن ضمان أمن البعض على حساب أمن الآخرين، وهذا الأمر

منصوص عليه في وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كل ما هنالك انه يجب تنفيذه.

ويطرح الرئيس بوتين الفروقات بين الفلسفتين، الأمريكية التي تقوم على الهيمنة والإملاء والتي يعاني منها أقرب حلفاء أمريكا والتي لا تساهم في حل المشكلات التي تواجه الجميع، إضافة إلى تعارضها مع مصالح باقي دول العالم، وبين الفلسفة الشرقية التي تتبناها روسيا وتقوم على نهج مختلف، وتعتمد على

البحث عن انسجام المصالح حتى يتمكن الجميع من تحقيق ما هو أكثر أهمية لهم تحت مبدأ «أفوز أنا وتفوز أنت أيضاً».

خامساً: العدالة للجميع، إن عدم المساواة هو الآفة الحقيقية التي يواجهها العالم الحديث، وهو السبب الرئيس في التوترات السياسية وعدم الاستقرار.

وعلى الصعيد الدولي، فإن الفجوة في مستوى التنمية بين «المليار الذهبي» وبقية البشر، محفوفة ليس فقط بالتناقضات السياسية المتزايدة، بل أيضاً بمشكلات الهيمنة وما يصاحبها من تناقضات ثقافية وعرقية ومشكلات اجتماعية.

سادساً: المساواة في السيادة، والتي تتيح للبلدان الصغيرة فرصة للتأثير على مستقبل البشرية، حيث تكون هذه الدول أكثر عقلانية في التعامل مع القضايا المعقدة بمرونة

وذكاء، وتراعي حقيقة ان المساواة الكاملة ضرباً من المستحيل لخصوصية كل دولة، ولكن هذه المساواة تعد شرطاً رئيسياً من شروط عالم متكامل بشكل

وثيق. نحن الفلسطينيون الذين عانوا ربما أكثر من سوانا من ظلم نظام القطب الواحد والتسلط الامبريالي الغربي ودعمه لاحتلال

ارضنا وعرقلة حصولنا على حقوقنا المشروعة وتجريم نضالنا ومنضالينا اسعد واجوج ما نكون لهذه

الأفكار التي دعونا اليها ولازلنا للخلاص من الهيمنة.

من الهيمنة.

مدير التحرير: محمد علوش

رئيس التحرير: حسني شيلو

المشرف العام: د. احمد مجدلاني

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل همد، نائل موسى، انور أبو مور

الأخيرة